

الثابت والمتغير في تمييز المبتدأ من الخبر

م.د. معن عبد القادر بشير
كلية الحداثة الجامعة

تاريخ تسليم البحث : 2009/5/4 ؛ تاريخ قبول النشر : 2009/10/15

ملخص البحث :

ان الفاعل والمفعول به نوعان في الجملة الفعلية، النوع الأول: أنهما متساويان في القدرة على القيام بالفعل والثاني أنهما غير متساويين، فإن كانا من النوع الأول فلا نستطيع التمييز بينهما إلا عن طريق الحركة الإعرابية نحو: (ضرب زيدٌ خالدًا) وإن كانا غير متساويين فنستطيع أن نعتمد على المعنى للتفريق بينهما نحو: (خلق الله الإنسان) فضلاً عن الحركة الإعرابية إن وجدت على آخرهما، وإن كانا متساويين في القدرة وكان الإعراب مقدراً فيهما فإننا نعتمد على موقعهما لتحديدهما فالأول هو الفاعل والثاني هو المفعول نحو: (أكرم يحيى مصطفى). أما الجملة الاسمية فلا نستطيع أن نعتمد على الحركة الإعرابية لتمييز المبتدأ من الخبر فكلاهما مرفوع، فنعتمد عندئذ على طريقة الثابت والمتغير لتحديدتهما فالثابت هو المبتدأ والمتغير هو الخبر نحو: (زيدٌ ناجحٌ)، و (الناجحُ زيدٌ) وإن تساويا في الرتبة أي كانا جامدين فنعتمد على الموقع للتمييز بينهما نحو: (زيدٌ أخوك) فالأول مبتدأ والثاني خبر وكذلك إذا كانا نكرتين نحو (أفضل مني أفضل منك) فالأول مبتدأ والثاني خبر.

In Identifying the subject and the Predicate

Lecture Dr. Maan Abdulqader Basheer
Al-Hadba'a University College

Abstract:

Subjects and objects in verbal sentences are divided into two types. In the first type, subjects and objects are equal in their ability to perform the action, in the second type subjects and objects are not equal. In the first case, we can only distinguish between them through the inflections on their final letter e.g. (ضرب زيدٌ خالدًا) (Zayd hit Khalid). In the other case, we can depend on meaning in our distinction, e.g.

(خلق الله الانسان) (Allah created humans), in addition to the inflection at the end of the word, if there is one. If the subjects and the objects were equal in the ability and the inflection was only assumed on them, we can identify them by depending on their position in the sentence, i.e. the first one is the doer of the action and the second is the recipient of the action; e.g. (اكرم يحيى مصطفى) (Akram salutes Mustafa).

In the case of nominal sentences, we cannot depend on final inflections in the distinction between subjects and predicates because both of them have the same inflection. In this case we can depend on a new process. It is the process of finding out the changeable and unchangeable ones. The unchangeable is the subject and the changeable is the predicate; e.g. (الناجحُ زيدٌ) (The successful is Zayd) and (زيدٌ ناجحٌ) (Zayd is successful)

If the subject and predicate were equal in rank (i.e. frozen), we can depend on their position in the process of identification e.g. (زيدٌ أخوك) (Zayd is your brother) (the first is the subject and the second is the predicate). The same principle applies if the subject and predicate were indefinite; e.g. (أفضلُ مني أفضلُ منك) (Better than me better than you); the first is the subject and the second is the predicate.

المقدمة:

إن النحاة القدماء بنوا لنا صرحاً عظيماً اسمه علم العربية الذي يشمل علوماً عديدة، أولها النحو وثانيها الصرف وثالثها الصوت ورابعها المعاجم فضلاً عن علم المعاني الذي كان يعنى به ضمن علم النحو وقد بذلوا جهداً كبيراً لحفظ اللغة العربية وسلامتها من اللحن إلا أنني لاحظت عند تدريس مادة النحو للطلبة غير المختصين بدراسة اللغة العربية، صعوبة التفريق بين المبتدأ والخبر، فاعتمدت على طريقة الاسم والوصف لتعليمهم كيف يفرقون بينهما فكل اسم ورد في الجملة الاسمية هو المبتدأ وكل وصف هو الخبر نحو: (زيدٌ مخلصٌ) فالاسم في هذه الجملة هو (زيد) فيكون هو المبتدأ و (مخلصٌ) وصف فيكون هو الخبر. ولكنني اصطدمت بأمثلة في أثناء القاء المحاضرة على الطلبة، ليس الوصف فيها خبراً ولا الاسم مبتدأ نحو: (العميد زيدٌ)

فالمتكلم لا يخبر السامع أن زيداً عميد، ولكنه يريد أن يخبره أن العميد هو زيد فهو يعلم بالعمادة، ولا يعلم من عميدها، فأخبره السامع بأنه زيد وهذا ما حدا بي الى اعتماد طريقة أخرى للتفريق بينهما، وهي طريقة الثابت والمتغير، فكل ثابت هو مبتدأ وكل متغير هو خبر.

ان السامع أو الدارس لا يستطيع التفريق بين المبتدأ والخبر بالاعتماد على الحركة الإعرابية فكلاهما مرفوع على عكس الفاعل والمفعول به فان الدارس أو السامع يستطيع التفريق بينهما بالاعتماد على الحركة الإعرابية، أو على طرق أخرى أوردناها في هذا البحث، ولهذا السبب تكلمنا أولاً على الفاعل والمفعول به تمهيداً الى فكرة الثابت والمتغير في الجملة الاسمية. وهذه الفكرة فكرة متممة لما قاله النحاة القدماء فيستطيع المتعلم أن يعتمد عليها وأن يعتمد على ما قاله النحاة القدماء وهي فكرة المعرفة والنكرة إذ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة والأصل في الخبر أن يكون نكرة فضلاً عن فكرة الاسم والوصف.

وقد تألف البحث من مبحثين:

الأول: الجملة الفعلية.

الثاني: الجملة الاسمية.

المبحث الأول: الجملة الفعلية:

إنّ الاعراب هو الذي يدلنا على المعنى ولا سيما في الجملة الفعلية التي يتساوى فاعلها ومفعولها في القدرة على القيام بالفعل؛ "لأنّ الأصل في الاعراب أن يكون للفرق بين المعاني"⁽¹⁾.
فاذا قلنا :

ضرب زيدٌ هاشماً

فالإعراب هو الذي دلنا على المعنى لتساوي الفاعل والمفعول به في القيام بالفعل إذ يمكن لزيد أن يقوم بضرب هاشم أو أن يقوم هاشم بضرب زيد فلو تركنا الجملة بلا اعراب ظاهر ما فهمنا المعنى المراد وكانت الجملة مبهمة كل الابهام نحو:

ضرب زيد هاشم

فلا نعلم من الفاعل ومن المفعول به لكننا بالاعراب أزلنا هذا الابهام. قال ابن جني (ت 392 هـ) في الاعراب "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت اكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً⁽²⁾ لاستبهم أحدهما من صاحبه"⁽³⁾.

ان الإعراب في اللغة هو الإبانة⁽⁴⁾ والوضوح، يقال: أعرب الرجل عن رأيه، أي: أوضحه وأبانته، وقال ابن جني: "وأما لفظه فانه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه، وفلان معرب عما في نفسه أي مبين له، وموضح عنه"⁽⁵⁾.

والاعراب في اصطلاح النحويين هو وضع الحركات الاعرابية على أواخر الكلم لبيان المعنى المراد⁽⁶⁾.

ولهذا السبب يجب وضع الحركات الاعرابية في الجملة السابقة لفظاً إذا كانت مسموعة أو كتابة إذا كانت مكتوبة.

فإذا كان لفظ (زيد) مرفوعاً و (هاشم) منصوباً علمنا أن (زيد) هو الفاعل أي الضارب وأن (هاشماً) هو المفعول أي المضروب وإذا كان العكس انقلب المعنى أيضاً فيكون (هاشم) هو الضارب و (زيد) هو المضروب وعلى النحو الآتي:

ضرب زيداً هاشم

إذاً الاعراب دلنا على المعنى.

وفي حالة عدم تساوي الفاعل والمفعول به في القدرة على القيام بالفعل فإننا نستطيع أن نميز الفاعل من المفعول به بأدنى تأمل فقولنا:

خلق الله الانسان

نعلم أن الفاعل في هذه الجملة لفظ الجلالة، وأن المفعول به هو الانسان وعليه تكون الجملة واضحة من حيث المعنى وغير مبهمة كما في حالة تساوي الفاعل والمفعول به في القدرة على القيام بالفعل.

في حين أن العرب اطرءوا القاعدة ووضعوا الحركات الاعرابية في كل الجمل سواء كان الفاعل والمفعول به متساويين أو غير متساويين في القيام بالفعل⁽⁷⁾. فقالوا:

خلق الله الانسان

وإذا لم يظهر الاعراب وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به قال ابن جني: "فإن قلت تقول ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الاعراب"⁽⁸⁾ أي المكان هو الذي يحدد الاعراب فالاسم المقدم هو الفاعل والاسم المؤخر هو المفعول وإن ظهر الاعراب أو كان هناك دلالة عليهما جاز التقديم والتأخير قال ابن جني: "فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو: أكل يحيى كمثرى، لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت"⁽⁹⁾. أي يجوز أن نقول:

ضرب هاشماً زيد

و خلق الانسان الله

و أكل كمثرى يحيى

ففي الأولى لظهور الاعراب، وفي الثانية لظهوره وظهور المعنى وفي الثالثة لظهور المعنى من دون الاعراب.

عاقبت هدى ندى

وإذا لم يتساويا في القدرة جاز التقديم والتأخير لتوافر الطريقة الثانية للتمييز بينهما نحو:

بنى مصطفى المستشفى

ويجوز: بنى المستشفى مصطفى

المبحث الثاني: الجملة الاسمية:

أما في الجملة الاسمية فلا نستطيع الاعتماد على الإعراب؛ لأن المبتدأ والخبر مرفوعان أي أننا نستعمل الطريقة الثانية للتمييز بينهما فيكون الاعتماد على المعنى في الوصول الى الاعراب.

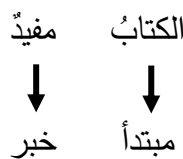
ولانستطيع أن نعتمد طريقة القدرة المستعملة في الجملة الفعلية ولكننا نستطيع أن نعتمد طريقة الثابت والمتغير في التمييز بين المبتدأ والخبر.

فالمبتدأ يكون ثابتاً والخبر متغيراً، فالإنسان ثابت لكن صفاته متغيرة من حين الى آخر فأحياناً يكون سقيماً -على سبيل المثال- وفي أخرى يكون سليماً وقد يكون واقفاً وفي أخرى يكون قاعداً وهكذا.

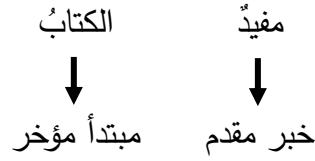
فالثابت في قولنا: زيدٌ ناجحٌ

لفظ (زيد) إذاً هو المبتدأ والمتغير فيها لفظ (ناجح) إذاً هو الخبر؛ لأنه من الممكن أن نقول: راسبٌ، أو مسافرٌ، أو شاعرٌ، وغيرها من الأوصاف التي يمكن أن نخبر بها عن الثابت (زيد).

وعند النحاة طريقة أخرى في معرفة المبتدأ من الخبر هي طريقة المعرفة والنكرة قال ابن هشام (ت 761 هـ): "... ما يعرف به المبتدأ من الخبر ... أن يكونا مختلفين تعريفاً وتثنيةً والأول هو المعرفة كـ (زيد قائمٌ)، وأما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يسوغ الابتداء فهو خبر اتفاقاً نحو: (خزٌ ثوبك)، و (ذهبٌ خاتمك) وإن كان له مسوغ فذلك عند الجمهور⁽¹¹⁾. وقوله الأول هو المعرفة أي المبتدأ هو المعرفة؛ لأن الأصل فيه التقديم وتأخير الخبر⁽¹²⁾ وإن كان الأول نكرة فهو الخبر لأن الأصل في الخبر التثنية⁽¹³⁾ ويجوز فيه التقديم وبعبارة أخرى أن المعرفة في الجملة الاسمية هي المبتدأ والنكرة هي الخبر سواء جاءت الجملة على الأصل أم على الفرع نحو:



أو



أي إذا قلنا في الجملة السابقة

ناجح زيد

فكلمة (ناجح) خبر؛ لأنها متغيرة؛ ولأنها نكرة وكلمة (زيد) مبتدأ؛ لأنها ثابتة؛ ولأنها معرفة.

إنّ اعتماد قاعدة المعرفة والنكرة للتمييز بين المبتدأ والخبر -على الرغم من أنها صحيحة- ليست مطردة؛ لأنه قد يأتي المبتدأ نكرة إذا وجد مسوغ له نحو قولنا: أرجل قادم؟ فالمبتدأ والخبر في هذه الجملة نكرتان ونستطيع الاعتماد على قاعدة الثابت والمتغير للتمييز بينهما.

فكلمة (رجل) متغيرة و (قادم) ثابتة بدليل أن المعادلة تكون لكلمة (رجل) فنقول:
أرجل قادم أم امرأة؟

والدليل الثاني أن كلمة (رجل) وقعت بعد أداة الاستفهام والمستفهم عنه يكون مجهولاً بالنسبة إلى السائل والخبر مجهول لدى السامع. فالسامع يعلم بالقدوم ولا يعلم من القادم.
إذاً هذه الجملة تقابل قولنا: من القادم؟ الآتي تحليلها وبعبارة أخرى أن كلمة (رجل) خبر مقدم لتغيرها وكلمة (قادم) مبتدأ لثبوتها ونحو قولنا:
رجل مسن قادم
فالأمر هنا منعكس فكلمة (رجل) ثابتة أي هي المبتدأ وكلمة (قادم) متغيرة أي هي الخبر وهذه الجملة تقابل قولنا:

المسن قادم

ف (المسن) مبتدأ؛ لأنه ثابت و (قادم) خبر؛ لأنه متغير.
وهناك طريقة أخرى وهي طريقة الاسم والوصف نحو:
زيد مسافر

ف (زيد) مبتدأ لأنه اسم و (مسافر) خبر؛ لأنه وصف وقد يأتيان وصفاً نحو: الطالب مجتهد. ونستطيع أن نعتمد على قاعدة الثابت والمتغير للتمييز بينهما ف (الطالب) مبتدأ لأنه ثابت و (مجتهد) خبر؛ لأنه متغير.

وبالطريقة نفسها نستطيع أن نميز بين المبتدأ والخبر إذا تساويا في التعريف. فقولنا:
العميد خالد

فالثابت في هذه الجملة (العميد) إذاً يكون هو المبتدأ والمتغير هو (خالد) إذاً يكون هو الخبر؛ لأن العميد منصب ثابت لإدارة كلية ما من الكليات في الجامعات كافة والذي يتغير الأشخاص لأننا نستطيع أن نقول:

العميد زيد
أو العميد هاشم
أو العميد حاتم

ومثله قولنا:

رئيس الدولة حمزة

فالثابت في هذه الجملة (رئيس الدولة) وهو المبتدأ؛ لأن منصب الرئاسة ثابت يتعاقب عليه الأشخاص (الرؤساء) وهم من يتولون أمور دولة ما لأنه من الممكن أن نقول:

رئيس الدولة إبراهيم

فاذا قلنا:

رئيس الدولة عادل

ففيها احتمالان وعلى وفق المعنى.

إما يقصد بـ (عادل) اسم علم فعندئذ يكون الاخبار عن اسم رئيس الدولة فالمخاطب لا يعلم من الرئيس والمتكلم أعلمه بذلك. أي إننا نستعمل طريقة الثابت والمتغير فقط للتمييز بين المبتدأ والخبر.

وإما يقصد بـ (عادل) وصف أي من العدل فهو إخبار المخاطب أن الرئيس عادل لا ظالم أي إننا نستعمل الطريقتين في التمييز طريقة الثابت والمتغير وطريقة المعرفة والنكرة. لأنه من الممكن أن نقول:

رئيس الدولة ظالم
أو رئيس الدولة فاهم
أو رئيس الدولة متواضع

وأوجب ابن هشام إعراب الأول مبتدأ والثاني خبراً إذا كانا معرفتين ونقل رأياً مفاده جواز الأمرين أي إعراب الأول مبتدأ أو خبراً مقدماً وإعراب الثاني خبراً أو مبتدأ مؤخراً قال: "... ما يعرف به المبتدأ من الخبر يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل إحداها: أن يكونا معرفتين، تساوت رتبتهما نحو: (الله ربنا)، أو اختلفت نحو: (زيد الفاضل، والفاضل زيد) هذا هو المشهور، وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً⁽¹⁴⁾.

وينطبق كلام ابن هشام السابق على المبتدأ والخبر إذا تساويا في الرتبة واللفظ نحو:

ضيوفي ضيوفك

فالأول هو المبتدأ والثاني هو الخبر وكذلك إذا كانا نكرتين نحو:

أفضلُ مني أفضلُ منك

فالأول هو المبتدأ والثاني هو الخبر وهذه القاعدة موافقة للفاعل والمفعول به المقدر فيهما الإعراب. فالموقع هو الذي يحدد الفاعلية والمفعولية، ويحدد كذلك المبتدأ والخبر في الجملتين السابقتين.

وأما إذا اختلفا في الرتبة فالثابت والمتغير هما اللذان يحددان المبتدأ والخبر. نحو:

العالم زيدٌ

وإن تساويا في الرتبة واختلفا في اللفظ كقولنا:

زيدٌ أخوك

فيمكن هنا تطبيق قاعدة الثابت والمتغير في معرفة المبتدأ والخبر فـ (زيد) هنا هو الثابت، و (أخوك) هو المتغير أي (زيد) مبتدأ و (أخوك) خبر؛ لأنه من الممكن أن يقال:

زيدٌ صديقُك

أو زيدٌ شقيقُك

أو زيدٌ صاحبُك

أو زيدٌ مدرّسك

أو زيدٌ والدك

ويمكن هنا تطبيق قاعدة الموقع أيضاً لأنهما معرفتان فالأول وهو (زيد) مبتدأ، والثاني وهو (أخوك) خبر.

وإذا قلنا:

أخوك زيدٌ

يكون (أخوك) ثابتاً و (زيد) متغيراً أي (أخوك) مبتدأ و (زيد) خبر؛ لأنه من الممكن أن

يقال:

أخوك عبدُالله

أو أخوك هاشمٌ

أو أخوك عليٌّ

ويمكن أيضاً تطبيق قاعدة الموقع هنا فالأول (أخوك) مبتدأ والثاني (زيد) خبر لأنهما معرفتان.

إن الجملتين (زيدٌ أخوك) ، و (أخوك زيدٌ) مختلفتان من حيث المعنى ففي الأولى: اعلام المخاطب أن زيدا أخوه وفي الجملة الثانية اعلامه أن أخاه هو زيد أي في الأولى لايعلم

المخاطب علاقة زيد به أي هو يعلم يزيد ولكنه لا يعلم أنه أخوه فاعلمه المتكلم بذلك أما الجملة الثانية فيعلم المخاطب أن له أخا ولكن لا يعلم من هو فاعلمه المتكلم أنه زيد.

قال ابن هشام في معرفة اسم كان من خبرها: "... إحداها أن يكونا معرفتين، فان كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر؛ فيقال: (كان زيداً أخا عمرو) لمن علم زيداً وجهل أخوته لعمرو، و (كان أخو عمرو زيداً) لمن يعلم أخاً لعمرو ويجهل أن اسمه زيد" (15).

وقال الدكتور فاضل صالح السامرائي في قاعدة أمن اللبس: "وهو من أهم الموانع المعنوية ويمكن أن يرجع كثير من الموانع المعنوية اليه. من ذلك أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وليس ثمة قرينة تميز أحدهما من الآخر نحو (أخوك ابراهيم) فانك أخبرت عن أخيك بأنه ابراهيم ولا يصح أن تقدم (ابراهيم) فنقول: (ابراهيم أخوك) على جعل (ابراهيم) خبراً مقدماً؛ لأن المعنى سيلتبس" (16).

إن كلام الدكتور السامرائي صحيح أي لايجوز تقديم الخبر هنا على المبتدأ؛ لأن المخاطب سيعتقد أن الأول هو المبتدأ والثاني هو الخبر في حين ان المتكلم يقصد غير ذلك فلا يجوز أن نعرب (ابراهيم) خبراً مقدماً و (أخوك) مبتدأ مؤخراً في قولنا:

ابراهيم أخوك

بل نتبع قاعدة الموقع وقاعدة الثابت والمتغير في تحديدهما فيكون (ابراهيم) مبتدأ لأنه واقع في أول الجملة و (أخوك) خبراً؛ لأنه واقع ثانياً وعندئذ يتغير المعنى كما أوضحنا سالفاً. وإذا قلنا:

مَن المحاضر ؟

فـ (مَن) اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم و (المحاضر) مبتدأ مؤخر على قاعدة الثابت والمتغير؛ لأن كلمة (المحاضر) ثابتة والذي يتغير هو الشخص الذي يلقي المحاضرة فيمكن أن يكون زيداً أو هاشماً أو عامراً، لأن الاجابة عن هذا السؤال يكون بالتعيين (التصور) فيقول المسؤول:

زيد

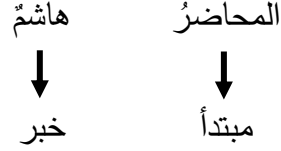
أو هاشم

فـ (زيد) ، أو (هاشم) خبران لمبتدأ محذوف والتقدير

المحاضر زيد
↓ ↓

مبتدأ خبر

أو



وهكذا إذاً (المحاضر) مبتدأ، لأنه ثابت واسم الاستفهام (من) خبر لأنه متغير. واعتاد النحويون اعراب (من) مبتدأ والاسم بعدها خبراً فهم يتبعون قاعدة الاعرف أي الأكثر تعريفاً هو المبتدأ والأقل تعريفاً هو الخبر قال ابن هشام: "والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف" (17).

وهم يعربون (من) مبتدأ و (أنت) خبراً في قولهم:

مَنْ أنت ؟

ويجوزون الاعراب الثاني أي (مَنْ) خبر مقدم و (أنت) مبتدأ مؤخر والاعراب الثاني موافق لقاعدة الثابت والمتغير وهو ما نرجحه ؛ لأن المجيب يقول:

أنا زيد

أو أنا هاشم

أو أنا عامر

فالضمير ثابت والاسم متغير الذي يقابل اسم الاستفهام في السؤال.

وإذا قلنا:

زيد عميد

فـ (زيد) ثابت و (عميد) متغير لأنها صفة والصفة طارئة وستزول عنه إذاً هي غير ثابتة أي متغيرة وعليه تكون كلمة (زيد) مبتدأ وكلمة (عميد) خبر.

وإذا قلنا:

ناجح زيد

يدرك المتعلم أن (ناجح) خبر مقدم، لأنها متغيرة و (زيد) مبتدأ مؤخر؛ لأنه ثابت؛ لأننا نستطيع أن نقول عن زيد

راسبٌ زيدٌ
أو مجتهدٌ زيدٌ

وإذا قلنا:

الناجحُ زيدٌ

فـ (الناجحُ) مبتدأ؛ لأنها كلمة ثابتة وهي صفة ثابتة ومتغيرها الأشخاص؛ لأنه من الممكن أن يكون الناجح غير (زيد) فيقال:

الناجحُ هاشمٌ
أو الناجحُ عامرٌ

وفي حالة القصر نقول:

ما الناجحُ إلا زيدٌ
أو إنّما الناجحُ زيدٌ

فـ (الناجحُ) مبتدأ؛ لأنه ثابت و (زيد) خبر لأنه متغير وليس (الناجحُ) خبراً مقدماً و (زيد) مبتدأ مؤخرًا.
أما قولنا:

ما زيدٌ إلا ناجحٌ

فكلمة (زيد) مبتدأ؛ لأنه ثابت وكلمة (ناجحٌ) خبر؛ لأنها متغيرة؛ ولأنها صفة ويمكن أن يوصف (زيد) بصفات أخرى فنقول:

ما زيدٌ إلا شاعرٌ
أو ما زيدٌ إلا كاتبٌ
أو ما زيدٌ إلا مسافرٌ

ويمكن تطبيق قاعدة المعرفة والنكرة لتمييز المبتدأ من الخبر فـ (زيدٌ) مبتدأ لأنه معرفة و (ناجحٌ) خبر؛ لأنه نكرة.

ان الجملتين (ما الناجحُ إلا زيدٌ) و (وما زيدٌ إلا ناجحٌ) مختلفتان في المعنى ففي الأولى قصر صفة على موصوف أي لم ينجح إلا زيد. أما الجملة الثانية فقصر موصوف على صفة أي زيد لم يتصف بصفة أخرى غير النجاح أي نفينا عنه كل الصفات وأثبتنا له صفة واحدة وهي النجاح.

وإذا قال المتكلم:

أناجحُ زيدٌ ؟

علمنا أن (ناجحٌ) خبر مقدم و (زيد) مبتدأ مؤخر على عدّ كلمة (ناجح) صفة متغيرة لا ثابتة وكلمة (زيد) ثابتة لأن المسؤول يجيب بـ (نعم) أو (لا) لأن الاستفهام تصديقي وهذه دلالة

على عدم ثبوت الوصف (ناجح) في (زيد)⁽¹⁸⁾. والدليل الثاني جواز مطابقة الوصف للاسم في حالة التنثية والجمع، فيقال:

أناجحان الزيدان ؟

و أناجحون الزيدون ؟

لأن الخبر يطابق المبتدأ وجوباً أفراداً وتنثية وجمعاً.

وجوز النحويون هذا الإعراب في قولنا: (أناجح زيد؟) ولهم رأي آخر وهو أن الوصف (ناجح) مبتدأ و(زيد) فاعل سد مسد الخبر هذا إذا جاء في حالة الأفراد. وهذا الإعراب مخالف لقاعدة الثابت والمتغير؛ لأن (ناجح) متغير لا ثابت وإعرابه خبر مقدم أولى من إعرابه مبتدأ. وإذا تطابقت تنثية أو جمعا نحو المثالين السابقين فلهم إعراب واحد لا ثاني له وهو أن الوصف خبر مقدم والاسم مبتدأ مؤخر^(*). وهو إعراب مطابق لقاعدة الثابت والمتغير إذ لو كان الوصف ثابتاً ما سأل عنه السائل.

وإذا قال المتكلم:

أناجحُ الزيدان ؟

يعرب النحويون هذه الجملة إعراباً واحداً لا ثاني له وهو أن الوصف مبتدأ والاسم فاعل سد مسد الخبر لعدم التطابق بينهما أفراداً وتنثية وجمعاً^(*).

وعند تطبيق قاعدة الثابت والمتغير تعدّ كلمة (ناجح) خبراً مقدماً وكلمة (الزيدان) مبتدأ مؤخراً ولكننا سنصطدم مع قاعدة التطابق في المبتدأ والخبر نحو قولنا:

الزيدان ناجحان

وللتخلص من هذا الاشكال نقول ان الخبر في هذا التركيب مقدم وجوباً لعدم مطابقتها للمبتدأ أو لم يطابقه؛ لأن الجملة قد أشبهت الجملة الفعلية فالوصف (ناجح) عومل معاملة الأفعال؛ لأن الاستفهام قد سبقه لذا لم يطابق المبتدأ (الزيدان) تنثية أو جمعاً فالفعل يلزم الافراد إذا قدم على فاعله وإذا أخر وجبت المطابقة نحو:

الطالبان نجحوا

و الطلابُ نجحوا

وقدم هنا الخبر طرداً لقاعدة الاستفهام فالأصل في الاستفهام أن يأتي بعده المسؤول عنه⁽¹⁹⁾ وعليه يمكن أن نضيف حالة أخرى الى حالات وجوب تقديم الخبر على المبتدأ.

ويمكن أن نعدّ الجملة فعلية لا اسمية شأنها شأن قولنا:

أنجح الزيدان ؟

إذ الفعل يلزم الأفراد إذا قدم على فاعله نحو:

أنجح الزيدان ؟

أنجح الزيدون ؟

قال محمد محيي الدين عبد الحميد في هامشه على شرح ابن عقيل: "إنَّ اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت الفعل نوع شبه من حيث المعنى؛ لدالتها على الحدث الذي يدل عليه الفعل وهي في طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم، فتتردد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر الى لفظها وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند الى ما بعدها بالنظر الى دلالتها على معنى الفعل، ثم ترجح ثاني هذين الوجهين بسبب دخول حرف النفي أو حرف الاستفهام عليها، وذلك لأن الأصل في النفي وفي الاستفهام أن يكونا متوجهين الى أوصاف الذوات لا الى الذوات أنفسها؛ لأن الذوات يقل أن تكون مجهولة، والموضوع للدلالة على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل، لا جرم كان الأصل في النفي والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو في معناه"⁽²⁰⁾.

والجدير بالذكر أن المتغير ليس في الخبر المفرد فحسب بل في الجملة وشبه الجملة الواقعتين خبراً.

فاذا قلنا: زيدٌ في القاعةِ

ف (زيد) ثابت و (في القاعة) متغير؛ لأنه يمكن أن يكون (زيد) في الساحة، أو في الدار أو في المتنزه.

إذاً (زيد) مبتدأ و (في القاعة) خبر.

وإذا قيل: من في القاعة؟

تكون الجملة ظرفية لا اسمية قياساً على قولنا:

أفي القاعة زيدٌ ؟

ف(زيد) فاعل للجار والمجرور على رأي ابن هشام إذ قال في انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية: ((.... والظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: (أعندك زيد) و(أفي الدار زيد) إذا قدرت (زيذا) فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأً مخبراً عنه بهما))^(***).

أي (من) اسم استفهام في محل رفع فاعل مقدم وجوباً للمجرور؛ وقدم لأنه اسم استفهام وأسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام وقدم أيضاً لجهله من قبل المتكلم فهو يسأل عن الشخص الموجود في القاعة أي إنه يعلم عن وجود شخص في القاعة ولا يعلم من هو فهذه الجملة شأنها شأن الجملة (زيد ذهب) الآتي تحليلها إذاً (من) اسم متغير و (في القاعة) ثابت؛ لأن المسؤول ممكن أن يقول:

زيدٌ في القاعةِ

أو هاشمٌ في القاعةِ

وقولنا:

الطالبُ عقلُه واسعٌ

فالطالب مبتدأ؛ لأنه ثابت والجملة الاسمية (عقلُه واسعٌ) خبر لأنها متغيرة باعتبارين:

الأول: تغير الاسم المفرد (واسعٌ)

فنقول:

الطالبُ عقلُه ضيقٌ

أو الطالب عقلُه ناضجٌ

والاعتبار الثاني تغير الجملة الاسمية الصغرى⁽²¹⁾ كلها نحو:

الطالبُ خلقُه جميلٌ

أو الطالبُ أسلوبُه جزلٌ

أو الطالبُ أسئلته واقعيةٌ

إذاً بوساطة المعنى توصلنا الى معرفة المبتدأ أو الخبر فالمتعلم لا يستطيع أن يفرق بينهما؛ لأنهما مرفوعان، على خلاف الفاعل والمفعول إذ يمكن التفريق بينهما بوساطة الاعراب فالفاعل مرفوع والمفعول به منصوب.

ونستخلص من ذلك أن المسند اليه في الجملة الاسمية ثابت سواء أكان اسم علم نحو: زيدٌ، وهاشمٌ، وبغداد، ودجلة، وزينب، أو كان اسماً مشتقاً نحو: العميد، والرئيس، والمحاضر، والمدرس، والكريم، والحذر.

أما الجملة الفعلية فالأمر مختلف فقد يكون المسند اليه ثابتاً أو متغيراً وكذلك المسند على وفق علم السامع بهما. فإذا قلنا:

ذهب زيدٌ

ف (ذهب) متغير و (زيدٌ) ثابت، إذ يمكن أن نقول:

غادر زيدٌ

أو جاء زيدٌ

لأن السامع يعلم بزيد ولا يعلم وقوع الفعل منه، وإذا علم السامع وقوع الفعل ولم يعلم من الذي أوقعه فيجب تقديم الفاعل للاهتمام به فيقال:

زيدٌ ذهب

فكلمة (زيد) متغيرة لعدم علم السامع بها وكلمة (ذهب) ثابتة لعلم السامع بها، لأنه من الممكن أن يقال:

هاشمٌ ذهب

أو صالح ذهب

أو كريم ذهب

وتعدّ هذه الجمل فعلية لا اسمية قدم الفاعل للاهتمام به لعدم علم السامع به وقد ذهب الكوفيون الى فعليتها على التقديم والتأخير وذهب المبرد (ت 286 هـ) وابن العريف (ت 390 هـ) وابن مالك (ت 672 هـ) إلى فعليتها أيضاً وعلى شريطة التفسير قال ابن هشام: "وأما نحو (زيد قام) فالجملة اسمية لا غير، لعدم ما يطلب الفعل. هذا قول الجمهور، وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير، والكوفيون على التقديم والتأخير"⁽²²⁾. وذهب الى هذا الرأي من المحدثين الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه)⁽²³⁾.

ولا يمكن اتباع قاعدة الثابت والمتغير لمعرفة الفاعل والمفعول به في الجملة الفعلية؛ لأنه من الممكن أن يكون الاثنان ثابتين ومتساويين في القيام بالفعل نحو قولنا:

ضرب زيدٌ عمراً

ف (زيد) و (عمراً) ثابتان ولا يمكن التفريق بينهما إلا عن طريق الحركة الإعرابية. ف (زيد) فاعل (ضارب)؛ لأنه مرفوع و (عمراً) مفعول به (مضروب)، لأنه منصوب.

الخاتمة

مما تقدم يمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

1. إذا تساوى الفاعل والمفعول به في القدرة على القيام بالفعل فإننا نعتمد على الحركة الاعرابية للتفريق بينهما كقولنا:

مدح زيدٌ خالدًا

2. إذا لم يتساو الفاعل والمفعول به في القدرة على القيام بالفعل فإننا نستطيع أن نعتمد على المعنى للتفريق بينهما سواء أكان الإعراب ظاهرًا فيهما أو مقدراً. نحو:

حفظ زيدٌ القرآنَ

و بنى يحيى المستشفى

3. إذا تساوى الفاعل والمفعول في القدرة على القيام بالفعل وكان الاعراب مقدراً فيهما فإننا نعتمد على موقعهما في تحديدهما نحو:

أكرم يحيى مصطفى

4. لانستطيع أن نعتمد على الحركة الإعرابية للتفريق بين المبتدأ والخبر؛ لأنهما مرفوعان. ونستطيع أن نعتمد على طريقة الثابت والمتغير لتحديدهما، فكل ثابت مبتدأ وكل متغير خبر نحو:

زيدٌ محترمٌ

5. إذا تساوى المبتدأ والخبر في الرتبة، أي: كانا معرفتين أو نكرتين فننعمد على موقعهما لتحديدهما فالأول مبتدأ والثاني خبر نحو:

أهلي أهلك

و أعلم منك أعلم مني

6. لايجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا معرفتين أو نكرتين؛ لأنه إذا تقدم تغير المعنى؛ لأن الاعراب واحد فالأول مبتدأ والثاني خبر نحو:

زيدٌ أخوك

وإذا قلنا:

أخوك زيدٌ

تغير المعنى أي الجملة الأولى تختلف عن الثانية.

7. إن جملة (زيدٌ ذهب) فعلية وليست اسمية لتغير الاسم؛ لأنه غير معلوم عند السامع إذ من المتعذر إعراب (زيدٌ) مبتدأ لأن المبتدأ ثابت أبداً والخبر متغير.

8. ليس كل وصف خبراً بل من الممكن أن يكون الوصف مبتدأ وذلك إذا كان معرفة نحو:

الفاضل زيدٌ

وإذا كان نكرة فهو خبر لا غير لأن الأصل في المبتدأ التعريف وفي الخبر التثكير نحو:
زيدٌ ناجحٌ

9. إن التركيب (أناجحُ الزيدان) يعامل معاملة الجملة الفعلية فـ (ناجح) خبر مقدم؛ لأنه متغير وليس مبتدأ؛ لأن المبتدأ ثابت.

10. لا يمكن أن نعتمد على قاعدة المعرفة والنكرة للتمييز بين المبتدأ والخبر لأن المبتدأ ممكن أن يأتي نكرة إذا وجد المسوغ نحو:

رجلٌ عالمٌ في المسجد

11. لا يمكن أن نعتمد على قاعدة الاسم والوصف للتمييز بين المبتدأ والخبر لأن المبتدأ يمكن أن يكون وصفاً أيضاً نحو:

القاتلُ هاربٌ

12. إن جملة (من في القاعة؟) ظرفية لا غير؛ لأن (من) اسم متغير و(في القاعة) ثابت وتعرب (من) هنا فاعلاً مقدماً وجوباً على الظرف.

المصادر والمراجع:

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، محمد بن يوسف (ت 745 هـ)، تد: مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني (مصر)، ط1، الجزء الثاني: 1408 هـ = 1987م.
2. الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911 هـ)، تد: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، وشركة الطباعة الفنية المتحدة (القاهرة)، ط1، 1399 هـ = 1979م.
3. البهجة المرضية على ألفية ابن مالك، جلال الدين السيوطي، تعليق: مصطفى الحسيني الدشتي، مطبعة اسماعيليان، ط12، 1421 هـ.
4. الجملة العربية تأليفها واقسامها، الدكتور فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي (بغداد)، (د. ط)، (د. ت).
5. الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ)، تد: محمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب (القاهرة)، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد)، ط4، 1990م.
6. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبدالله بن عقيل (ت 769 هـ)، تد: محمد محيي عبد الحميد، مطبعة منير (بغداد)، مصورة عن نسخة مطبعة السعادة (مصر)، ط14، 1384 هـ = 1964م.
7. الصحاح، الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت 393 هـ)، اعتنى به خليل مأمون شيحا، دار المعرفة (بيروت)، ط1، 1426 هـ = 2005م.
8. في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي (بيروت - لبنان)، ط2، 1406 هـ = 1986م.
9. الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان (ت 180 هـ)، تد: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، (مصر)، ط3، 1408 هـ = 1988م.
10. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام، عبدالله بن يوسف الأنصاري (ت 761 هـ) تد: د. مازن المبارك، و محمد علي حمدالله، دار الفكر (بيروت)، ط6، 1985م.
11. المقتصد في شرح الايضاح، الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت 474 هـ) تد: كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية (عمان)، ط1، 1982م.
12. نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د. ط)، 1404 هـ = 1984م.

الهوامش:

- (1) البهجة المرضية على ألفية ابن مالك: 79/1.
- (2) أي نوعاً.
- (3) الخصائص: 36/1.
- (4) الصحاح: 685.
- (5) الخصائص: 37/1، وينظر: نحو التيسير/29.
- (6) ينظر: نحو التيسير/30.
- (7) الأشباه والنظائر: 226/1.
- (8) الخصائص: 36/1.
- (9) م. ن: 36/1.
- (10) الآية 28، سورة فاطر.
- (11) مغني اللبيب: 588/2.
- (12) المقتصد في شرح الايضاح: 203/1، وارتشاف الضرب: 41/2.
- (13) الكتاب: 329/1.
- (14) مغني اللبيب: 588/2.
- (15) م. ن: 590/2.
- (16) الجملة العربية تأليفها واقسامها/58.
- (17) مغني اللبيب: 588/2.
- (18) ينظر: شرح ابن عقيل: 197-199/1، والبهجة المرضية: 81-82/1.
- (*) ينظر: شرح ابن عقيل: 197-198/1.
- (**) ينظر: م. ن: 199/1.
- (19) الكتاب: 99/1.
- (20) : 199/1.
- (***) مغني اللبيب: 492/2.
- (21) مغني اللبيب: 497/2.
- (22) م. ن: 496-497/2.
- (23) م. ن: 39-49 /